

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

سبر المرويات وأثره في الحكم على روايتها جرحا وتعديلا

The Scrutiny of Hadith Narrations and Its Role in Evaluating Narrators Through Criticism and Endorsement Al-Jarḥ wa al-Ta'dīl

رايح حناشي - Rabah Hanachi

طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، تخصص كتاب وسنة
PhD student, University of Algiers 1, Faculty of Islamic Sciences, Department of Creeds and
.Religions, specialization: Quran and Sunnah
hanachirabh31@gmail.com

أ.د بلخير حديبي Prof. Dr. Balkheir Hadbi

أستاذ التعليم العالي - جامعة أحمد درايا - كلية العلوم الإسلامية - أدرار -
Professor of Higher Education Ahmed Draia University, Faculty of Islamic Sciences Adrar,
Algeria
hodbibb@gmail.com

مخبر البحث: مخبر مناهج البحث في العلوم الإسلامية

Research Laboratory: Methodologies of Research in Islamic Sciences Laboratory

الإيميل: hanachirabh31@gmail.com

المؤلف المرسل: رايح حناشي - Rabah Hanachi

تاريخ القبول: 2025/06/25

تاريخ الاستلام: 2025/05/17

الملخص:

الحكم على الراوي جرحاً أو تعديلاً من خلال مرويه من وسائل الجرح والتعديل المهمة، بل هي أكثر الوسائل اعتماداً عند الأئمة؛ ذلك لأن أكثر أحكام الأئمة على الرواة يطلقونها على من لم يلقوهم ولم يباشروا الاطلاع على أحوالهم، ولم يسبقوا إلى الحكم على كثير منهم، وهذه الوسيلة المعتمدة تفتقر إلى إبراز أهميته، والشواهد على اعتمادها وضوابطها، والحالات التي قد لا تعتمد فيها، فجاء هذا المقال ليلقي الضوء على جوانب من ذلك.

الكلمات المفتاحية: الراوي-الجرح والتعديل-سبر المرويات.

Abstract:

Evaluating a narrator's reliability (jarḥ wa-ta'dīl) based on their narrations** is one of the most critical methods of narrator criticism and validation. Indeed it is the primary approach relied upon by the Hadith scholars (*a'imma*), as most of their rulings on narrators pertain to those they never met, whose conditions they did not directly examine, and many of whom they were not the first to evaluate. Yet, this established method lacks sufficient emphasis on its significance, supporting evidence for its application, its governing principles (*dawābiṭ*), and the exceptional cases where it may be deemed unreliable. This article seeks to illuminate these aspects.

Keywords: narrator's- jarḥ wa-ta'dīl- Scrutiny of Hadith Narrations

مقدمة:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه واهتدى بهداه أما بعد: فإن من الوسائل التي يعتمدها أهل العلم لمعرفة حال الراوي اختبار أحاديثه وسبر مرويته ومقارنتها بمرويات غيره من أهل الضبط والإتقان ، فإن وجدت مرويته مشهورة من طرق أخرى وكان ممعنا في موافقة الثقات تقوى أمره بذلك وارتقى إلى رتبة من يحتج بحديثه، وإن أمعن في مخالفة الثقات ضعف أمره ولم يحتج بحديثه ، وتختلف عبارات الأئمة في الحكم على الرواة ويتباين تصنيفهم لهم جرحا وتعديلا بحسب كثرة المخالفة أو قلتها.

وهذه الوسيلة المهمة من وسائل الحكم على الرواة تفتقر إلى تسليط الضوء على بعض جوانبها، لإبراز أهميتها وزيادة الاطمئنان إلى دقتها و الوثوق بنتائجها؛ ذلك أننا نجد الأئمة يختلفون في الحكم على الراوي الواحد مع اتفاقهم على اعتماد هذه الوسيلة في الحكم عليه، فنرى بعض الأئمة يوثقه مع وجود المنكرات في حديثه، ويخالفهم آخرون فيضعفونه من أجل ذلك، ونجد أحيانا أيضا تعارضا بين الحكم المستند إلى هذه الطريقة والحكم المستند إلى معايشة الراوي والاطلاع المباشر على سيرته وحاله مما يبعث على التردد في الترجيح، ونجد أيضا اختلافا بينهم في الحكم على الراوي بحسب تقديرهم لوجود المنكرات في حديثه قلة وكثرة، مما يبعث على توضيح حد القلة والكثرة، وقد يختلفون أيضا في الحكم على الراوي مع استنادهم إلى سبر مرويته، و لم أجد -في حدود اطلاعي- بحثا يجمع هذه النقاط المذكورة، مع غيرها -مما يأتي التطرق إليه- .

وقد سميت هذا البحث سبر المرويات وأثره في الحكم على روايتها جرحا وتعديلا

مشكلة البحث:

- ✓ ما أهمية طريقة سبر المرويات بين الطرق الأخرى المعتمدة في الحكم على الرواة ؟
- ✓ ما أسباب الاختلاف في الحكم على الراوي من خلال مرويته مع أن الطريقة المعتمدة واحدة؟
- ✓ هل يؤثر في الوثوق بهذه الوسيلة واعتمادها مصدرا من مصادر الجرح والتعديل ما يذكر عن أحد أركان هذا الفن- وهو ابن معين- من اغتراره بصنيع بعض الضعفاء الذين يقابلونه بالروايات المستقيمة،

ويتعمدون إخفاء ما عندهم من المنكرات، فيوثقهم مع عدم أهليتهم لذلك ؟

- ✓ بما أن الحكم على الراوي تعديلا وتجيحا يتأثر بما في مرويته من المنكرات قلة، وكثرة فما ضابط القلة والكثرة، وهل ثمة حد فاصل بينهما ؟
- ✓ إذا كان ثمة حالات لا يقبل فيها الحكم المستند إلى سبر حديث الراوي فما هي؟ وما موقع الحكم الصادر ممن تأخر عن عصر الرواية من القبول.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- ✓ وقد دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع ما يلي:
- ✓ قلة البحث في هذا الموضوع على أهميته.
- ✓ الحاجة إلى لفت النظر إلى العلاقة الوثيقة بين تمحيص المروي والحكم الدقيق على روايه.
- ✓ تفریط كثير من المشتغلين بالتصحيح والتضعيف بهذا الجانب، واقتصار أكثرهم على الاعتماد على النصوص المجردة لأئمة الجرح والتعديل، وإهمالهم النظر في مرويته الراوي، مع ما لذلك من أهمية في الترجيح بين الأقوال عند التعارض.

أهداف البحث:

- ✓ بيان أهمية دراسة المروي في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا.
- ✓ إبراز الجهود الكبيرة لعلماء الجرح والتعديل في استقراء مرويته الراوي وتمحيصها بغية الخروج بحكم دقيق عليه.
- ✓ إبراز عدالة الأئمة واستقامة منهجهم ودقة كلامهم في بيان حال الرواة الذين لم يلحقهم، وكان حكمهم عليهم مقتصرًا على دراسة مروياتهم .

حدود البحث:

- ✓ نصوص أئمة الجرح والتعديل التي فيه التصريح باعتمادهم طريقة سبر أحاديث الراوي في الحكم عليه.
- ✓ النصوص الحديثية والأحاديث النبوية الموضحة للمسائل النظرية .

مصادر البحث:

- ✓ كتب الجرح والتعديل المتضمنة لنصوص الأئمة في الحكم على الرواة، وكتب العلل، التي هي التطبيق العملي و الترجمة الواقعية لكتب الجرح والتعديل.

✓ كتب المتأخرين وبحوث ودراسات المعاصرين
الخادمة لهذه المسألة.

الدراسات السابقة:

رصدت من الأبحاث المرتبطة بهذا الموضوع ما يلي:

✓ نقد المتن الحديثي وأثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح والتعديل: د. خالد بن منصور بن عبد الله الدريس دار المحدث للنشر والتوزيع. ط: 1، 1428، الرياض - المملكة العربية السعودية

ركز فيه الباحث على إبراز جهود علماء الجرح والتعديل في نقد المتن، وتقرير أن نقد المتن ركن من أركان العملية النقدية عندهم في حكمهم على الرواة ، ودحض شبهة أنهم لم يولوا في أحكامهم عناية بالمتن، فهو مرتكز على إبراز ما في كتب الجرح والتعديل من الحكم على المروي ونقده، مع استعراض صور هذا النقد، أما بحثنا هذا فيختلف عنه في العناية بإبراز جهود الأئمة في استقراء مرويات الراوي وسبرها وجمعها والمقارنة بينها من جهة، والمقارنة بينها وبين مرويات الثقات من جهة أخرى؛ وذلك بهدف الخروج بنتيجة شاملة ووصف دقيق لحال راويها ، ولم يتعرض البحث المذكور لما ذكرته في هذا البحث من بيان أسباب اختلاف الأحكام بين الأئمة المعتمدين على طريقة السبر ومسألة إمكان الحكم على الراوي في هذا العصر من خلال مرويه.

✓ منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، د/صلاح الدين بن أحمد الإدلي، ط: 1، مؤسسة اقرأ الخيرية، القاهرة: دار الفتح للدراسات والنشر، عمان - الأردن.

أفرد الباحث في كتابه هذا مبحثا بعنوان (اعتماد نقد المتن في دراسة الرجال)، و ضمّنه فرع أكثر ارتباطا بموضوع هذا البحث، وهو: (الحكم على الرواة من خلال نقد المرويات) بين: ص 170 و 191 تطرق فيه إلى إبراز طريقة الأئمة في تعيين الراوي الذي صدر منه الخطأ في الإسناد، و اتهام الراوي بالوضع أو الحكم بضعفه أو نفي ذلك عنه من خلال مرويه مع التمثيل لذلك، وهذا البحث لا

يتطرق إلى ما في بحثنا من المسائل، وفيه إعواز من جهة العناية بإبراز النصوص النظرية في المسألة.

✓ السبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات، د/ عبد الكريم بن محمد جراد.

تناول في الباب الثاني منه أثر السبر في الحكم على الرجال من حيث العدالة ومن حيث الضبط، وأثر السبر في ترجيح الحكم على الراوي الذي تعارض فيه الجرح والتعديل والحكم على الراوي المجهول، ومعرفة ما يتعلق باختلاط الراوي، مع الاستعانة ببعض النصوص النظرية والعملية في ذلك، وهي مسائل يعنى بها بحثنا أيضا، إلا أنه لم يتعرض لأسباب الاختلاف الذي يقع بين الأئمة رغم اعتمادهم طريقة السبر، ولم يبرز جيدا نصوصهم النظرية في اعتماد هذه الطريقة، ولم يتناول - كسابقه - الكلام على ضابط القلة والكثرة والفحش والخفة في حديث الراوي حتى يحكم بضعفه، ومسائل أخرى انفرد بها بحثنا هذا.

ولم يتوسع الباحث في بيان أثر السبر في الحكم على الراوي ، فقد بحث هذه المسألة في ضمن مسائل أخرى، وقد استشعر ذلك فصرح بأنه لا بد من أفراد هذه المسألة بالتأليف.

منهج البحث: سلك في هذا البحث من المناهج ما يأتي:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع نصوص الأئمة النظرية والعملية المتعلقة بالبحث، وانتقاء وأنسبها بالموضوع وألصقها بمباحثه.
2. المنهج التحليلي: وذلك بتحليل ودراسة تلك النصوص، وإبراز النتائج وذكر الملاحظات المستفادة منها.

خطة البحث:

اعتمدت في هذا البحث الخطة الآتية:

قسمته إلى مطلبين: المطلب الأول: الوسائل والطرق التي يعتمد عليها الأئمة في الحكم على الراوي وأهمية طريقة سبر المرويات بينها وإبراز اعتماد الأئمة عليها:

وتحته فرعان:

الفرع الأول: وسائل وطرق الأئمة في الحكم على الراوي وبيان أهمية طريقة السبر بينها.

اهتمم الشيخ فحاسبوه بالسنين³، ويقول الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"⁴ أو يعتمدون إلى النظر في أصوله، أو مذاكرته في حديثه، أو سؤال من يدعي مشاركته في السماع.

وأما اختبار حديث الراوي فيتم بمقارنة مروياته بمرويات غيره لمعرفة درجة ضبطه وإتقانه لما يرويه، قال ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبثاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه"⁵. وهذه الطريقة الأخيرة هي أكثر ما يعتمد الأئمة في حكمهم على الرواة، لأن "ما في كتب الجرح والتعديل من الكلام في الرواة المتقدمين غالباً من كلام من لم يدركهم، بل ربما كان بينه وبينهم نحو ثلاثمائة سنة، هذا الدارقطني المولود سنة 306 هـ يتكلم في التابعين، فيوثق ويضعف"⁶.

وكثير من الرواة المتقدمين منهم بوجه أخص- لا يعرف فيهم ما يرفع جهالة حالهم، ولا وصل عنهم جرح، أو تعديل فكيف العمل مع هؤلاء؟ من هنا جاءت الحاجة إلى سبر مرويات الراوي للحكم له أو عليه⁷

وفي سبر المرويات التعامل بميزان العدل مع مرويات الراوي الذي يكثر غلظه، فلا تطرح جميعها، بل يقبل منها ما وافق فيه الثقات، وهذا ما يفسر إخراج الشيخين لمن تكلم فيه من الرواة.

قال الإمام ابن القيم -وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئي الحفظ كمطر الوراق وغيره-: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن"⁸

وهذه الطريقة تتطلب جهداً كبيراً من الناقد، وذلك بمقارنة أحاديث الراوي بأحاديث غيره ممن شاركه في الأخذ عن شيوخه، ومقارنتها أيضاً بما روي في الباب من الأحاديث،

الفرع الثاني: إبراز اعتماد الأئمة على طريقة سبر المرويات. المطلب الثاني: أسباب اختلاف الأئمة في الحكم على الرواة من خلال مروياتهم، والحالات التي يرد فيها الحكم المعتمد على هذه الطريقة.

وتحته فرعان:

الفرع الأول: أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الرواة من خلال مروياتهم.

الفرع الثاني: الحالات التي يرد فيها الحكم المعتمد على هذه الطريقة.

والله أسأل أن يلهمني الصواب والرشد، ويرزقني التوفيق والإعانة على إتمام هذا البحث، إنه سميع مجيب.

المحور الأول: الوسائل والطرق التي يعتمدها الأئمة في

الحكم على الراوي وأهمية طريقة سبر المرويات بينها وإبراز

اعتماد الأئمة عليها:

يعتمد أهل العلم للكشف عن حال الراوي طرقاً متعددة ووسائل متنوعة، تتفاوت من حيث أهميتها وكثرة الاعتماد عليها، وسأتكلم بإيجاز على هذه الوسائل و على طريقة سبر أحاديث الرواة ومكانتها وأهميتها بينها، وأذكر من كلام أهل العلم نصوصاً عملية ونظرية تبين اعتمادهم عليها واستنادهم إليها في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً.

أولاً: وسائل وطرق الأئمة في الحكم على الراوي وبيان أهمية

طريقة السبر بينها:

يعتمد علماء الجرح والتعديل طريقتين رئيسيتين للكشف عن حال الراوي، هما: اختبار الراوي في نفسه، واختبار مروياته.

قال البقاعي: "...فإن أئمة هذا الشأن لا يُطلقون الثقة إلا على من اعتبروا حاله في دينه، ثم اعتبروا حديثه وعرضوه على حديث الحفّاط وتفقدوه على ما ينبغي"¹.

فأما اختبار الراوي نفسه فيكون بالنظر في سيرته وحاله لمعرفة عدالته واستقامته، قال إبراهيم النخعي: "كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه، نظروا إلى هديه وسمته وصلاته، ثم أخذوا عنه"².

وقد يختبرون صدقه بسؤاله عن تاريخ ولادته ومكان أو زمان سماعه ممن يروي عنه، وفي ذلك يقول حفص بن غياث: "إذا وسر المرويات أيضاً قد يفيد في الترجيح بين الأقوال المتعارضة في الراوي جرحاً وتعديلاً، فيكون السبر حينها للوصول إلى مرجح فقط، لا إلى حكم استقلالي"¹².

وقال ابن حبان: "ولم يكن لنا همة في رحلتنا إلا تتبع الضعفاء والتنقيح عن أنبيائهم وكتابة حديثهم للمعرفة والسير"¹⁹

وسأل البرذعي شيخه أبا زرعة الرازي عن أحد الرواة، فقال أبو زرعة: "لا أدري حتى يعرض علي من حديثه شيئاً"، فعرض عليه البرذعي حديثاً له فاستنكره أبو زرعة، وقال له: "ينبغي أن تتقي حديث هذا الشيخ"²⁰

وأبو زرعة من أكثر من اعتمد على هذه الطريقة كما يتبين من كلامه في سؤالات البرذعي، فإنه يقول في أكثر الرواة: "ضعيف الحديث"، "منكر الحديث"، "واهي الحديث"، "ذاهب الحديث"، "لن الحديث"، وغيرها من العبارات الدالة على حكمه على الراوي من خلال النظر في حديثه.

وممن اعتمد هذه الطريقة من الأئمة أيضاً: الإمام البخاري في صحيحه، قال المصنف: "فقد يترجح عندنا استقامته رواية الرجل باحتجاج البخاري به في صحيحه؛ لظهور أن البخاري إنما احتج به بعد أن تتبع أحاديثه، وسبرها، وتبين له استقامتها..."²¹

و ابن عدي أيضاً ممن أكثر من الحكم على الرواة من خلال مروياتهم مع تصريحه في كثير منهم بأنه لم ير لمن سبقه فهم كلاماً.

وها هي نماذج تطبيقية من أحكام أئمة الجرح والتعديل المتقدمين على الرواة من خلال مروياتهم تعديلاً وتجريحاً:

1-رواة ضعفهم الأئمة استناداً إلى استقراء مروياتهم وسبرها:

أَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ، أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ؛ قال الإمام أحمد: "ضعيف الحديث".²²

وقال البخاري: "حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ..... مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"²³؛ أي أنه يتفرد بما لا يتابع عليه، كما قال البخاري في موضع آخر: "عنده مناكير"،²⁴ وأفاد ابن عدي أن عامة أحاديثه كذلك.²⁵

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ، يَزْوِي عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ مَنَافِكِرٌ..." ثم ذكرها.²⁶

وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، وحديثه ليس بمعروف، منكر"²⁷

وقال النسائي: "ضعيف"،²⁸ ونقل عنه ابن الجوزي قوله: "ضعيف الحديث"، وهذا حكم عليه من خلال مرويه.

والنظر في أحاديث الراوي نفسه وسلامة متونها واستقامتها، والنظر في شيوخه وإمكان سماعه منهم، فهي مهمة شاقّة لا يتأهل لها إلا الناقد الكبير بما له من خبرة واسعة وملكة راسخة ورصيد معرفي كبير يكتسبه من قضائه السنين الطويلة في جمع السنة وتحصيلها والإحاطة بها.¹³

ثانياً: إبراز اعتماد الأئمة على طريقة سير المرويات وذكر نصوص عنهم في ذلك:

لم يزل الحفاظ يعمدون إلى سير حديث الراوي واختباره واستقرائه للحكم عليه بما يليق بحاله جرحاً وتعديلاً، خصوصاً في الرواة الذين لم يدركوهم ولم يسبقوا إلى الحكم عليهم، وفيما يلي إثبات ذلك والتدليل عليه نظرياً وتطبيقياً.

قال المصنف: "من الأئمة من لا يُوثَّق من تَقَدُّمِهِ حَتَّى يَطَّلِعَ على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يَغْلِبَ على ظَنِّهِ أن الاستقامة كانت مَلَكَهَ لَدَاكَ الراوي، وهذا كُلُّهُ يَدُلُّ على أن جُلَّ اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سِرِّ حديث الراوي، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة، حتى يتبين منهم ما يوجب القدر. نص على ذلك في الثقات، وذكره ابن حجر في لسان الميزان واستغريه، ولو تدبّر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثقه، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره"¹⁴.

وقال الألباني: "نحن نعلم أن أئمة الجرح والتعديل جرحوا مئات الرواة الذين لم يروهم، وذلك لما ظهر لهم من عدم ضبطهم لحديثهم بمقابلته بأحاديث الثقات المعروفين عندهم، وهذا شيء معروف لدى المشتغلين بعلم السنة"¹⁵

وقد صرح كبار الأئمة باعتمادهم على هذه الطريقة في اختبار حال الراوي، فقال يحيى بن معين: "قال لي إسماعيل بن عُليّة يوماً: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذلك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة".¹⁶

وقال أبو حاتم الرازي في بعض الرواة: "نظرت في بعض حديثه فرأيت أحاديثه أحاديث منكرة، ولم أكتب عنه، ولم يكن محلّه عندي الصدق"¹⁷.

وقال في آخر: "نظرت في حديثه فلم أر في حديثه مناكير"¹⁸

قال الخطيب: "حَدَّثَنَا عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ النُّعْمِيُّ، وَالْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ التَّنُوخِيُّ أَحَادِيثَ تَدُلُّ عَلَى سُوءِ ضَبْطِهِ، وَضَعْفِ حَالِهِ"⁴³

-رواية صرح الأئمة بتوثيقهم أو باستقامة مروياتهم بعد استقراءها وسبرها:

✓ إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة:

قال الدارقطني: "ما علمت إلا خيرا، أحاديثه صحاح نقيّة"⁴⁴.

✓ محمد بن عبد الرحمن بن السندي بن موسى أبو

بكر الهمداني:

قال الخطيب: "أحاديثه تدل على حفظه ومعرفته"⁴⁵.

✓ أحمد بن عبد الرحمن بن بشار أبو محمد

النسوي:

قال الخطيب: "رَوَى عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَطْبِيُّ، وَعَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانَعٍ أَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ"⁴⁶.

وقال في أحمد بن إبراهيم بن مالك أبو علي القوهستاني⁴⁷، وصالح بن جعفر بن محمد بن جعفر بن زياد بن ميسرة أبي الفرج، ويعرف بالرازي نحو ذلك⁴⁸.

✓ صالح بن جعفر، أبو الفرج الرازي:

قال الذهبي: "أحاديثه تدل على صِدْقِهِ"⁴⁹.

فهذه بعض نصوص الأئمة في الحكم على الرواة من خلال مروياتهم، وهي كثيرة جدا يتعذر حصرها والإحاطة بها في مقام واحد، وهي تثبت بما لا شك فيه أن طريقة السبر من أهم الطرق التي يعتمد عليها الحفاظ في أحكامهم على الرواة.

المحور الثاني: أسباب اختلاف الأئمة في الحكم على الراوي

مع اعتمادهم طريقة السبر، والحالات التي يرد فيها الحكم

المعتمد على هذه الطريقة

أولا: أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الرواة من خلال

مروياتهم:

قد تختلف أحكام الأئمة وتتعارض أقوالهم في تقويم الراوي الواحد، مع اتفاقهم على الاعتماد في ذلك على اختبار مروياته وسبرها، ولذلك أسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

1-الاختلاف في تقدير شدة النكارة في رواية الراوي وخفتها:

التمييز بين الأخطاء الشديدة الفاحشة والأخطاء البهينة المحتملة مما تشدد الحاجة إلى معرفته حتى يحكم على الراوي بميزان العدل، وحتى يعطى حكمه اللائق به من العدالة أو الجرح، فالأخطاء التي تصدر من الرواة على نوعين:

وقال الساجي: "متروك الحديث، يروي عن هشام بن عروة مناكير"²⁹.

وقال ابن حبان: "يروى المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعتمد لها، لا يجوز الاحتجاج بروايته"³⁰.

وقال الدارقطني: "متروك الحديث"،³¹ و قال في موضع آخر: "منكر الحديث"³²

فهذه العبارات تفيد أنهم حكموا عليه بسبب نكارة مروياته.

✓ داود بن عبد الحميد الكوفي:

قال أبو حاتم الرازي: "لا أعرفه، وهو ضعيف الحديث، يدل حديثه على ضعفه"³³.

وقال العقيلي: "عن عمرو بن قيس الملائي بأحاديث لا يتابع عليها"³⁴، وقال الأزدي: "منكر الحديث"³⁶

✓ أحمد بن صالح المكي السَّوَّاق:

قال ابن أبي حاتم: "روى عن المؤمل بن إسماعيل عن الثوري أحاديث منكرات في الفتن تدل على توهين أمره"³⁷

✓ أحمد بن نصر بن عبد الله بن الفتح أبي بكر

الذارع:

قال الخطيب البغدادي: "وفي حديثه نكارة تدل على أنه ليس بثقة"³⁸

✓ أحمد بن إبراهيم الحلبي:

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه، وعرضت عليه حديثه، فقال: لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة، كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب"³⁹

✓ إبراهيم بن عكاشة:

قال ابن أبي حاتم: "وجدت الحديث الذي رواه عن الثوري حديثا منكرا، دل على أن الرجل غير صدوق"⁴⁰

✓ إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي:

قال الدارقطني: "ليس بالقوي عندي... فإن أحاديثه ليست بالصافية"⁴¹

✓ محمد بن خزيمة بن مخلد أبو بكر القرشي

وعيسى بن أضره الدمشقي أبو القاسم المعروف

بببل:

قال ابن عساكر -في كل منهما-: "أحاديثه تدل على ضعفه"⁴².

✓ أبو الفرج محمد بن جعفر بن الحسن بن سليمان

بن علي بن صالح، صاحب المصلي:

1-1 الأخطاء الخفيفة المحتملة: وهي ما يمرره النقاد ويحتملونه ولا يضعفون به الراوي إلا إذا كثرت منه أو كان الراوي مقلا جدا في الرواية ، ومن ذلك وصل المرسل أو إرسال الموصول:

قال يعقوب بن شيبه في هشام بن عروة: "هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحيانا ويرسله أحيانا، لا أنه يقلب إسناده" ⁵⁰.. فأفاد أن الاختلاف الواقع من الراوي في وصل الحديث وإرساله من قبيل الخطأ الخفيف الهين الذي لا يؤثر فيه، ولا يدل على غفلة فيه وسوء حفظ، إذ لا يكاد يسلم من ذلك أحد، مالم يكثر.

وهذه الأخطاء المحتملة هي التي يقول ابن عدي فيمن صدرت منه: "لم نر من حديثه حديثا قد جاوز الحد في الإنكار" ⁵¹

12-1 الأخطاء الفاحشة: وهي مؤثرة في الراوي وإن قلت منه، لإشعارها بغفلته وسوء حفظه، منها:

قلب الأسانيد:

ويدل على أنه من الأخطاء الفاحشة الدالة على شدة غفلة الراوي ما تقدم عن يعقوب بن شيبه ، و إذا ألقينا نظرة سريعة في كتاب المجروحين لابن حبان تبين لنا كثرة الرواة الذين ضعفوا بهذا.

وقد سأل ابن الجنيد يحيى بن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال: "ما كان به بأس"، قال: "قلت: إنه روى أحاديث منكرات"، قال: "ما هي؟"، قلت: "عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، يرفعه: "نضر الله امرءا سمع مقالتي فبلغ بها"، وبهذا الإسناد مرفوع: "اقرأ القرآن ما نهك، فإذا لم ينهك فليست تقرؤه..." فقال ابن معين: "... إن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيما" ⁵².

وهذان الحديثان معروفان بإسنادين آخرين، وقد أخطأ ابن كثير فقلبهما، و عبارة ابن معين هذه تدل على أنه رأى الحديثين في غاية النكارة، على الرغم من أن خطأه في هذين الحديثين إنما هو في الإسناد، لا في المتن ⁵³

ومن أمثلته أيضا الحديث الذي يرويه مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْمُخْزُومِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ

أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ"، فقد صرح ابن عبد البر بأنه غلطٌ فَاجِشٌ وَإِسْنَادٌ مَقْلُوبٌ، وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا طَرِيقُ زَيْدِ بْنِ رَبَاحٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ التي رواها في الموطأ ⁵⁴

ومن الأخطاء الفاحشة أيضا: دخول حديث في حديث أو إسناد في آخر:

ومثاله: ما رواه الربيع بن يحيى الأثناني البصري عن الثوري، عن ابن المنكر، عن جابر: جمع النبي ﷺ بين الصلاتين. قال الدارقطني: وهذا حديث ليس لابن المنكر فيه ناقة ولا جمل، وهذا يسقط مائة ألف حديث ⁵⁵.

وفسره الذهبي بأنه خرج مخرج المبالغة لشدة الوهم فيه ⁵⁶ وقد صرح أبو حاتم بأنه خطأ وباطل، وفسر ابنه كلامه بأن الربيع قلب إسناده، وأنه إنما يعرف من طريق أبي الزبير، عَنْ جَابِرٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ⁵⁷.

وهذا يدل على أن هذا الخطأ من الخطأ الفاحش، الذي إذا وقع في الرواية كان موجبا لإنكارها والحكم عليها بالبطلان، مهما كان المخطئ ثقة أو غير ثقة ⁵⁸.

ومن الأخطاء الفاحشة : التفرد برفع ما شأنه أن يشتهر ويتنافس الثقات في روايته لو كان ثابتا:

ومثاله: تفرد عمر بن عبد الله بن أبي خثعم بحديث: "من صلى بعد المغرب ست ركعات غُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثُنْتَيْ عَشْرَةٍ سَنَةً" ⁵⁹.

وقد استغربه الترمذي ونقل عن البخاري أنه وصف ابن أبي خثعم بأنه منكر الحديث، وضعفه جدا.

وقد نص البزار على أنه تفرد عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي هريرة بغيرها، وقال أبو زرعة الرازي: "واهي الحديث؛ حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث، لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدها" ⁶⁰

فهذه بعض الأمثلة في الحكم على الراوي تبعا لشدة النكارة في حديثه أو خفتها، إلا أن تقدير ذلك لا يكون دائما محل اتفاق من النقاد ، فقد يختلف التقدير بينهم في بعض الأغلاط والأوهام الواقعة من الراوي ، فيراها بعضهم شديدة فادحة مؤثرة في حاله ، دالة على شدة غفلته، ويخالفه غيره فلا يراها كذلك.

يعارض هذا أنهم ربما ضعفوا الراوي بالخطأ في الحديث الواحد لقلة حديثه.⁶⁸

فالراوي الواسع الرواية والمكثر جدا، بأن يروي مئات أو آلاف الأحاديث لا يضره أن يخطئ في الشيء اليسير منها، كما قال الذهبي في ترجمة إسحاق بن راهويه: "وَمَعَ خَالِ إِسْحَاقَ وَبَرَأَعَتِهِ فِي الْحِفْظِ، يُمَكِّنُ أَنَّهُ - لِكُونِهِ كَانَ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا مِنْ حِفْظِهِ - جَرَى عَلَيْهِ الْوَهْمُ فِي حَدِيثَيْنِ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، فَلَوْ أَخْطَأَ مِنْهَا فِي ثَلَاثِينَ حَدِيثًا، لَمَا خَطَأَ ذَلِكَ زُبَيْتُهُ عَنِ الْاِخْتِجَاجِ بِهِ أَبَدًا، بَلْ كَوْنُ إِسْحَاقَ تَتَبَعَ حَدِيثَهُ، فَلَمْ يُوجَدْ خَطَأٌ قَطُّ سِوَى حَدِيثَيْنِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحْفَظُ أَهْلٍ زَمَانِهِ."⁶⁹

غير أن هذا القدر من الأخطاء إن كان لا يضر من كان مثل إسحاق في الإتقان و اتساع الرواية ، فإن من كان دون ذلك قد يؤثر فيه ما هو أقل منه.

وقد يختلفون في القدر المستنكر من حديث الراوي، هل هو مما يبلغ أن يؤثر في حفظه وضبطه بحسب مرويه أم لا؟، فنرى بعض الأئمة يجرح الراوي لتقديره أن المنكرات في حديثه كثيرة مؤثرة ويخالفه غيره فلا يراها كذلك.

➤ مثاله:

ما ذكره ابن أبي حاتم من أنه سأل أبا زرعة عن محمد بن مصعب القرقيساني فقال: "صدوق في الحديث، ولكنه حدث بأحاديث منكورة، قلت: فليس هذا مما يضعفه؟ قال: نظن أنه غلط فيها".

فسأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقال: ضعيف الحديث، فحكى له كلام أبي زرعة فقال: "ليس هو عندي كذا، ضعف لما حدث بهذه المناكير"⁷⁰.

فيفهم من كلام أبي زرعة أنه لم ير ما في حديثه من المنكرات مما يزعجه عن رتبة الصدق التي ثبتت له بكثرة مروياته الصالحة، وهو الظاهر من صنيع ابن عدي أيضا؛ إذ قال - بعد ما ساق بعض منكراته، ومنها حديثان قد تفرد بروايتهما-: "ولمحمد بن مصعب عن الأوزاعي وعن غيره أحاديث صالحة، وعندي أنه ليس بروايته بأس."⁷¹

وأما أبو حاتم فرأها - من الأغلاط المؤثرة، والظاهر أن السبب هو كثرتها بالنسبة لما يرويه، فقد كان القرقيساني كثير الغلط كما قال الخطيب وابن حجر⁷²، وقال صالح بن محمد جزرة: "عامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة، وقد روى عن الأوزاعي غير حديث، كلها مناكير وليس لها أصول."⁷³

وقد تقدم أن الدارقطني أنكر على الربيع الأشناني حديثه عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر: جمع النبي ﷺ بين الصلاتين.

وكلامه يدل على أن نكارة هذا الحديث تعدى أثرها إلى الراوي له، فدلّت على عدم قوة ضبطه"⁶¹.
وخالف أبو حاتم في ذلك ، فلم ير خطأ الربيع في هذا الحديث مما يخرج عنه عن حيز الثقة، وقال فيه : ثقة ثبت "⁶².

رغم قوله في حديثه المذكور: "هذا باطل عن الثوري"⁶³

2- الاختلاف في تقدير المنكرات في حديث الراوي من حديث الكثرة والقلة.

وجود المنكرات والغرائب في حديث الراوي ليس مما يؤثر فيه بإطلاق، فما كل من روى المناكير يضعف كما قاله الذهبي⁶⁴ بل ينبغي النظر في كثرة وقلته ونسبته بين مروياته ، و قد قال ابن دقيق العيد: "وقول أحمد: روى أحاديث مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة؛ كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكورة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: "إنما الأعمال بالنيات"⁶⁵.

فكثرة الأغلاط والمنكرات في حديث الراوي مما يؤثر في حاله ويخرجه عن حيز الثقة ، وليس لذلك حد معين ، بل هو مختلف من راو إلى آخر بحسب إكثاره من الرواية أو إقلاله منها وبحسب نوع الأخطاء التي صدرت منه .

وأما قول سليمان بن أحمد الدمشقي: "قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم، قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم، قلت: فثلاثين؟ قال: نعم، قلت فخمسين؟ قال: نعم."⁶⁶

وقوله: "قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في مئة؟ قال: لا، مئة كثير، قال أبو محمد- ابن أبي حاتم- يعني مائة حديث "⁶⁷.

فهذا الجواب ليس على ظاهره من التحديد، فقد عرف من مذهب عبد الرحمن بن مهدي أنه لا يترك حديث الرجل حتى يكون الغالب عليه الوهم والغلط، فكأنه أراد في جوابه هذا غير المكثرين جدا من الرواية، وغير المقلين جدا، فلا

قال ابن عدي في محمد بن مسلم بن مهران أبي جعفر المؤذن: "ليس له من الحديث إلا اليسير، ومقدار ماله من الحديث لا يتبين صدقه من كذبه".

وعرف غيره حاله؛ فوثقه ابن معين في رواية، وقال مرة: "ليس به بأس"، وقال الدارقطني: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطئ"، وقال أبو زرعة: "واه".⁷⁸

وقد يختلف اجتهاد الناقد الواحد في الراوي بسبب قلة حديثه

فقد سأل عبد الله الإمام أحمد أباه عن أبي نصر عبد الله بن عبد الرحمن الكوفي فقال: "هذا شيخ روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وابن فضال، واسمه عبد الله بن عبد الرحمن، وهو شيخ قديم، قلت: كيف حديثه؟ قال: وأيش حديثه! إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه"⁷⁹، وسأله عنه مرة أخرى فقال: "ثقة ثقة"، وقال أبو حاتم: "صالح".⁸⁰

2-3 الاختلاف في نسبة النكارة الموجودة في مرويات الراوي إليه والصاقها به:

إذا أقام الراوي مروياته متنا وإسنادا موافقا بذلك الثقات من الرواة دل ذلك على ثقته وسلامة ضبطه، وليس شرطا أن تكون تلك المرويات ثابتة في نفس الأمر، بل إن كان في بعضها ضعف من قبل غيره لم يضره ذلك ولم يؤثر في توثيقه، وقد يختلف في نسبة النكارة إلى الراوي، فيلصقها به بعض النقاد، ويتكلم فيه بسبب ذلك، ويخالفه غيره فيبرئه من عهدها، ويرى أن روايته لها لا تضره، وقد نبه ابن حبان على قاعدة مهمة في هذا الباب؛ وهي أنه لا يمكن الجزم بجرح الراوي المجهول ونسبة النكارة الواقعة في مرويه إليه إذا كان معه في الإسناد راو ضعيف، لاحتمال أن يكون الخطأ من الضعيف، قال: "وإذا اجتمع في إسناد خبر رواية من لا يعرف بالعدالة، عن إنسان ضعيف، لا يتهيأ إلزاق الوهن بأحدهما دون الآخر، ولا يجوز القدح في هذا الراوي إلا بعد السبر والاعتبار بروايته عن الثقات غير ذلك الضعيف".⁸¹

وهذان مثالان على الاختلاف في الحكم على الراوي بسبب الاختلاف في نسبة الخطأ الواقع في مرويه إليه:

➤ المثال الأول:

وقد يقع هذا الاختلاف في التقدير من الناقد الواحد؛ بأن يبلغه في بادئ الأمر عدد قليل من مرويات الراوي فيرى فيها ما يستنكر، فيتكلم فيه بسبب ذلك، ثم تبلغه روايات له مستقيمة يتقوى بها عنده جانب ضبطه وإصابته.

فقول ابن المديني عن عبد السلام بن حرب: "كنت أستنكر بعض حديثه حتى نظرت في حديث من يكثر عنه، فإذا حديثه مقارب عن مغيرة والناس، وذلك أنه كان عسرا، فكانوا يجمعون غرائب في مكان، فكنت أنظر إليها مجموعة فأستنكرها".⁷⁴

3- الاختلاف في وجود المنكرات في حديث الراوي أو عدمها: ➤ مثاله:

الجراح بن مليح بن عدي بن قيس الرضائي والد الإمام وكيع، قال عنه ابن معين: "ضعيف الحديث"، وقال البرقاني: "سألت الدارقطني عن الجراح فقال: ليس بشيء هو كثير الوهم، قلت: يعتبر؟ قال لا".⁷⁵

وخالفهما ابن عدي فقال: "ولأبي وكيع هذا أحاديث صالحة وروايات مستقيمة، وحديثه لا بأس به، وهو صدوق، ولم أجد في حديثه منكرا فأذكره".⁷⁶

مثال آخر:

بشر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط النجرائي: قال أحمد: "ليس بشيء، ضعيف الحديث"، وقال ابن معين: "يحدث بمناكير"، وقال مرة: "ليس به بأس"، وقال البخاري: "لا يتابع في حديثه"، وقال الترمذي: "يضعف في الحديث"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا نرى له حديثا قائما"، وقال الدارقطني وابن عبد البر: "منكر الحديث".

وخالف ابن عدي: فقال: "لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثاً منكراً".⁷⁷

وثمة أسباب أخرى للاختلاف في الحكم على الراوي من خلال حديثه، منها:

1-3 الاختلاف في كون القدر الذي يرويه كافيا في الحكم عليه

قد لا يستبين حال الراوي لبعض الأئمة، ويرى أن مقدار ما يرويه غير كاف لمعرفة حاله، ويخالفه غيره فيرى ذلك المقدار كافيا لذلك.

➤ مثال:

هذا بقوله: "وَهَذَا مِنْ أَبِي أَحْمَدَ قَوْلَ صَدْرٍ عَنْ تَصَفِّحِ رَوَايَاتِ هَذَا الرَّجُلِ، لَا عَنْ مُبَاشَرَةٍ لِأَحْوَالِهِ، فَالْحَقُّ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ تُثَبِّتْ عَدَالَتُهُ."

وأبو حاتم كان معاصرا لموسى، وقد دخل البصرة التي هي موطن موسى، فقلوه مقدم على توثيق ابن عدي الذي اعتمد فيه على تصفح مروياته، ثم إن حكم ابن عدي على مرويات موسى قد خالفه فيه العقيلي فقال: "لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ".⁸⁸

فرد ابن القطان لكلام ابن عدي إنما سببه معارضته لما هو أقوى منه في الدلالة على حال الراوي، وليس سبب ذلك ضعف طريقة السبر في نفسها عند ابن القطان، بدليل اعتماده عليها في مواضع أخرى، فقد اعتمد قول ابن عدي في شُعْبَةَ بن دينار مولى ابْنِ عَبَّاسٍ: "لَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثًا مُتَكَرِّرًا جَدًّا، فَأَحْكَمَ عَلَيْهِ بِالضَّعْفِ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ...". واستند إليه في تأويل ما أطلق على الراوي المذكور من عبارات ظاهرها الجرح.⁸⁹

فالحكم على الراوي من خلال مرويه إنما يعتمد إذا لم يعارضه حكم من إمام معتمد معاصر له، مطلع على حاله مباشرة.

2- ثبوت تصنع الراوي وتعمده إخفاء ما عنده من المنكرات والأخطاء عمن يلقاه من الأئمة:

قال المعلمي: "عادةً ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملةً من أحاديثه، فإذا رأى أحاديثه مستقيمةً ظنَّ أن ذلك شأنه فوثَّقَهُ، وقد كانوا يَتَّقُونَهُ ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يُخْلَطُ عمدًا، ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولمَّا بَعُدَ عنه خَلَطَ، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذَّبه الآكثرون أو طعنوا فيه طعنًا شديدًا فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيدُه توثيقُ ابن معين وَهْنًا، لدلالته على أنه كان يتعمد".

وقال: "كان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخًا فسمع منه مجلسًا، أو ورد بغداد شيخًا فسمع منه مجلسًا، فرأى تلك الأحاديث مستقيمةً ثم سئل عن الشيخ وثَّقَهُ، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالًا، استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خَلَطَ قبل ذلك أو يَخْلَطُ بعد ذلك".

ثم نقل عن ابن معين تصريحه بأن محمد بن القاسم الأسدي الكوفي ثقة وأنه كتب عنه، وقد كذَّبه أحمد و أبو داود، وحكما بأن أحاديثه موضوعة.⁹⁰

روى مسكين بن أبي فاطمة، عن حوشب بن عقيل، عن الحسن، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: "إن الغسل يوم الجمعة ليستل الخطايا من أصول الشعر استللاً".

قال أبو حاتم: "هذا منكر؛ الحسن، عن أبي أمامة، لا يجيء، ووَهْنٌ أمر مسكين عندي بهذا الحديث".⁸²

وعارضه الألباني بأن الخطأ ليس منه، فقال: "وهذا تضعيف لـ...، وتضعيفه بهذا الحديث فيه نظر عندي؛ لأنه لا ذنب له فيه..."⁸³، ثم شرح ذلك.

➤ المثال الثاني

قال الحافظ بن حجر: "الحارث بن عمير وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي، وابن حبان، وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر".⁸⁴

قال الذهبي: "وما أراه إلا بين الضعف، فإن ابن حبان قال في الضعفاء: روى عن الأثبات الأشياء الموضوعات. وقال الحاكم: روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة".⁸⁵

فظاهر كلام ابن حجر والذهبي أنهما يميلان إلى موافقة الأزدي وابن حبان وغيرهما في أن النكارة الواقعة في بعض مروياته سببها خفة في ضبطه، وقد خالف المعلمي في هذا فبراً ساحتها من ذلك، وذكر ما يستدل به على ثقته، وأنه لم ينقل عن أحد من المتقدمين أنه تكلم فيه، ثم أورد حديثين أنكرهما ابن حبان عليه، وهما من رواية محمد بن زنبور المكي عنه، فاستنكرهما ابن حبان وجعل الحمل فيهما على الحارث، لأن ابن زنبور عنده ثقة، وخالفه آخرون، فجعلوا الحمل على ابن زنبور، ونقل عن مسلمة والحاكم أبي أحمد وابن حجر ما يؤيد كلامه.⁸⁶

ثانياً: الحالات التي يرد فيها الحكم المبني على تفسير حديث الراوي

قد لا يؤخذ بالحكم المستند إلى سبر رواية الراوي ونقدها إذا تعارض مع ما هو أقوى منه، وذلك في الحالات التالية:

1- تعارضه مع الحكم المستند إلى مباشرة حال الراوي:

لما في هذا الأخير من زيادة العلم التي قد تخفى على من لم يلقه، ولأن الاستقراء نسبي، وقد لا يحيط بجميع المرويات.⁸⁷

➤ مثاله:

ما نقله ابن القطان الفاسي عن أبي حاتم من قوله في موسى بن هلال العبدي: "مجهول"، موافقا له في ذلك، وردَّ به ابن القطان قول ابن عدي: "وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ"، مفسراً صنيعة

- وهي التي تكون نتيجهتها الحكم بقبول حديث الراوي، وهي أشق من الأولى وأصعب-، ولا يمكن ذلك إلا إذا كان الراوي مقلداً، فيمكن للعالم المتأخر صاحب الفهم الدقيق والممارسة الطويلة أن يحكم -بعد الاستقصاء في تتبع حديثه- بالقبول إذا ظهرت له علاماته، خاصة إن وجد قرائن تؤيد نتيجة سبره هذا، ككون الراوي من التابعين، أو روى عنه جمع، أو يوجد حديثه في بعض أمهات السنة - ولم يصحح-

أما الرواة المكثرون فلا يمكن أن يُحكم عليهم بالقبول، لاحتمال أن يفوت الاطلاع على ما يَسْقُطُ به حديثهم (ورب حديث واحد أسقط مائة ألف حديث).

ويمكن الاستفادة من السبر في غير هاتين الحالتين، كالترجيح بين الأقوال في الراوي الذي يشتد الخلاف فيه.⁹⁵ هكذا رأى هذا الباحث، وفي كلامه -فيما يبدو لي- تضيق غير مرضي:

أما منعه من ذلك في حق المكثر واحتجابه بأنه قد يفوت الاطلاع على ما قد يسقط حديثه من الروايات المنكرة فالجواب عنه: أن هذا الباب يكفي فيه غلبة الظن ولا يشترط فيه القطع، فإن الناقد يحكم على الراوي بحسب ما يبلغه من مروياته-بعد بذل الوسع في التنقيب عنها-، وقد تقدم في كلام المعلمي التنبيه على ذلك، وسيأتي أيضاً قريباً.

ولا ينكر أن ذلك يتطلب عملاً شاقاً وجهداً كبيراً، لكنه ليس متعذراً ولا مستحيلاً، وقد صرح المتأخرون بإمكانه، فقال ابن رجب في جعفر بن بُزْجَان: "لا يبعد أن يكون حديثه عن أهل الجزيرة _ خاصة _ محفوظاً، بخلاف حديثه عن غيرهم، وتحقيق ذلك يحتاج إلى سبر أحاديثه عن غير الجزيريين كعكرمة ونافع".⁹⁶

وقال المعلمي: "فلا يُنكر على المتبحر في الحديث حتى في عصرنا هذا أن يقضي للتابعي فَمَنْ دونه بتحري الصدق في الحديث والضبط له؛ وذلك بأن يتتبع أحاديث الراوي ويعتبرها، فيجد لها أو لأكثرها متابعات ثابتة وشواهد صحيحة، وإن لم يجد للقليل منها متابعة ولو شاهداً خاصاً وجد لها شواهد عامة بمطابقتها القواعد الشرعية وموافقة للقياسات الجليّة، فيغلب على ظنه أن ذلك الراوي صدوق في الحديث ضابط له".⁹⁷

وقد خالف المعلمي في موضع آخر ما صرح به هنا فضيق في ذلك، وقال -عن الحكم على الرّأوي بأنه من أهل الصدق والأمانة، إذا تتبعته مروياته فوجدت مستقيمة-: "وهذا لا

وذكر المعلمي أيضاً أن أبا الصّلت عبد السلام بن صالح الهروي، و محمد بن كثير الكوفي استطاعا أن يتصنّعا لابن معين بأحاديث مستقيمة، فظنَّ ابن معين أن ذلك شأنهما فأثنى عليهما، وهما ضعيفان، وأنه ذُكر له بعض منكري الأخير بعد ذلك، فقال: "فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب"، وقد وهاه أحمد وابن المديني.⁹¹

فإن قيل: فكيف لا يؤثر ذلك على سائر أحكام ابن معين "وجُلُّ اعتماده في الحكم على الرجال إنما هو على طريقة هو السّبر، وهو ما يظهر جلياً في تاريخه"⁹². ؟ فالجواب أن الرواة الذين صنعوا ذلك مع ابن معين عددهم قليل، ولو كثر هذا الصنيع لنسبوا ابن معين إلى التساهل في التوثيق، و الواقع أنه ينسب إلى ضد ذلك، فقد عدّه الذهبي من المتعنتين.⁹³

على أن توثيق ابن معين المبني على تصنع الراوي له وإخفائه لمنكراته إنما يردّ ولا يقبل حيث ينفرد ابن معين بتوثيق ذلك الراوي،⁹⁴ كما يفيد كلام المعلمي، أما إن كان الراوي مختلفاً فيه بين الأئمة فينبغي أن يلجأ حينئذ إلى الترجيح والموازنة بين هذه الأقوال، ويقوى الاحتمال حينئذ بأن ابن معين قد اطلع على ما حمله على توثيق ذلك الراوي.

القيمة النقدية للحكم المبني على السبر إذا صدر من متأخر عن عصر الرواية

تقدم أن كتب الجرح والتعديل مليئة بأحكام الأئمة المستندة إلى سبر أحاديث الرواة، وقد كفوا بصنيعهم هذا من يأتي بعدهم تتبع أحاديث الرواة واختبارها واستقرائها، غير أن عدداً من الرواة المذكورين في أسانيد بعض كتب الحديث المتأخرة ككتب ابن منده والخطيب

وأبي نعيم وابن شاهين، ليس لهم ذكر في كتب الجرح والتعديل، ولم يحكم عليهم أحد من المتقدمين، فهل يمكن للمتأخر أن يحكم عليهم من خلال سبر مروياتهم؟ صرح بعض الباحثين بأنه لا يمكن للمتأخرين ذلك إلا في حالتين:

أ- الحالة الأولى :

أن نجد للراوي حديثاً ظاهر النكارة أو واضح البطلان، فيحكم عليه بالذي يليق به بمقدار ما في حديثه من النكارة، بشرط أن يكون الإسناد مقبول الرواة نظيفاً، إلا من ذلك المجهول.

ب- الحالة الثانية:

يَتَّبَسَّرُ لِأَهْلِ عَصْرِنَا، لكن إذا كان القادحون في الراوي قد نَصُّوا على ما أنكره من حديثه، بحيث ظهر أن ما عدا ذلك من حديثه مستقيم، فقد يتيسر لنا أن ننظر في تلك الأحاديث، فإذا تبين أن لها مخارج قوية تدفع التهمة عن الراوي، فقد ثبتت استقامة روايته.⁹⁸

ويمكن الجمع بين النصين بأن الأول فيه إمكان ذلك من المتأخرين والمعاصرين، والثاني يريد به عسر ذلك وصعوبته، لأن ذلك لا يتأهل له إلا المتبحرون، ووجودهم نادر في عصرنا، وليس فيه التصريح بتعذره واستحالة. فهذا عالمان جليلان، كلاهما عمدة في الفن في عصره، يصرحان بأن الحكم على الراوي من خلال حديثه ليس محصوراً في المتقدمين، بل هو ممكن ممن بعدهم.

النتائج

- سبر أحاديث الراوي والحكم عليه من خلالها من الطرق المهمة التي استعملها كبار الحفاظ وصرحوا بالاعتماد عليها، ومن أبرز من اعتمدها: ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والعقيلي وابن حبان وابن عدي والدارقطني.

- ينبغي الجمع بين كلام الأئمة في الراوي، فقد تخفى بعض ما عنده من المنكرات على من يحكم باستقامة حديثه، ولو اطلع عليها لتغير حكمه عليه، وقد يوجد في مقابل هذا طرق وشواهد لروايات الراوي الموصوف بأنه منكر الحديث، تخرجها عن حد النكارة.

- إذا تعارض الحكم على الراوي المبني على اختبار حديثه ودراسة مرويه بحكم آخر مبني على الاطلاع المباشر على حاله قدم الأخير.

- قد يختلف الحفاظ في الحكم على الراوي مع اتفاقهم على الاعتماد على سبر حديثه، وهذا الاختلاف مرده إلى أسباب عديدة بينها في هذا البحث.

- يمكن للمتأخر المتمكن أن يحكم على الراوي الذي لم يسبق إلى الحكم عليه، اعتماداً على سبر مروياته، إذا اطمأن إلى ما توصل إليه من نتيجة، وغلب على ظنه دقتها.

قائمة المصادر والمراجع:

¹ -البقاعي برهان الدين إبراهيم بن عمر: النكت الوفية بما في

شرح الألفية: مكتبة الرشد، تحقيق: ماهر ياسين الفحل،

الطبعة: 1، الرياض، 1428 هـ -2007 م: 610/1، -جلال الدين

السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، مكتبة الكوثر،

تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفارابي، الطبعة: 2، بيروت

1415 هـ: 362/1.

² -أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: سنن الدارمي،

تحقيق: فواز أحمد زمرلي- خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي،

بيروت، الطبعة: 1، 1407 هـ: رقم: 421، ابن أبي حاتم الرازي أبو

محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس: الجرح والتعديل، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، (مصورة عن الطبعة الأولى، بمطبعة

مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند 1371 هـ - 1952 م): 16/2.

³ -الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: الكفاية في

علم الرواية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1357 هـ:

ص 119.

⁴ -المصدر نفسه

⁵ -ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري:

مقدمة ابن الصلاح: دار الفكر المعاصر، تحقيق: نور الدين عتر،

بيروت، 1397 هـ - 1977 م: ص 106.

⁶ -ما بين العارضتين من كلام عبد الرحمن بن يحيى المعلي في

الاستبصار في نقد الأخبار، دار أطلس للنشر والتوزيع، تحقيق:

سيدي محمد الشنقيطي، الرياض، سنة 1417 هـ: ص 54

⁷ -أحمد عزي: السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند

المعاصرين"، ندوة علوم الحديث علوم وآفاق " قسم الدراسات

الإسلامية، دبي. جامعة الإمارات، الطبعة: 2، 1427 هـ-2006 م

ص: 406-407.

⁸ -شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في

هدي خير العباد، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة

الرسالة، بيروت، الطبعة: 27، 1415 هـ-1994 م: 364/1.

¹² -أ/د حاتم بن عارف العوني: خلاصة التأصيل لعلم الجرح

والتعديل: دار المعراج للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: 1، 1443

هـ - 2021 م: ص 32.

¹³ -انظر: أ/د إبراهيم بن عبد الله اللاحم: الجرح والتعديل، مكتبة

الرشد، الطبعة: 1، 1424 هـ-2003 م، الرياض- المملكة العربية

السعودية، ص 78.

¹⁴ -عبد الرحمن بن يحيى المعلي: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من

الأباطيل، مكتبة المعارف، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني،

الرياض، الطبعة: 2، 1406 هـ -1986 م. 256/1.

¹⁵ -محمد ناصر الدين الألباني: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار

السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: 1، 1399 هـ-1979 م:

279/2.

¹⁶ -يحيى بن معين: معرفة الرجال -رواية أبي العباس أحمد بن

محمد بن القاسم بن محرز-، دار الفاروق الحديثة، تحقيق أبي

- 33- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 418/3.
- 35- أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي: الضعفاء الكبير: دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، بيروت، الطبعة: 1، 1404 هـ - 1984 م. 37/2.
- 36- ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الكناني المصري: لسان الميزان، مكتب المطبوعات الإسلامية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، و سلمان عبد الفتاح أبو غدة، حلب-سوريا، الطبعة: 1، 1423 هـ - 2002 م. 403/3.
- 37- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 56/2
- 38- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها، دار الغرب الإسلامي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، بيروت، الطبعة: 1، 1422 هـ - 2001 م (والمعروف بتاريخ بغداد): 412/6.
- 39- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 40/2.
- 40- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 117/2.
- 41- أبو عبد الله الحاكم: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، مكتبة المعارف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض، طبعة: 1، 1404 هـ - 1984 م: الترجمة 278.
- 42- أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي: تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت طبعة: 1، 1415 هـ - 1995 م، 292/47 و 399/52.
- 43- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: 536/2.
- 44- الحاكم: سؤالات الحاكم للدارقطني: 277.
- 45- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: 550/3.
- 46- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: 404/5.
- 47- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: 15/5.
- 48- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: 452/10: وانظر فيه مثالا آخر: 77/6.
- 49- الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: 2، 1410 هـ - 1990 م: 119/27.
- 50- ابن رجب زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي: شرح علل الترمذي، دار الملاح للطباعة والنشر، تحقيق: د/ نور الدين عتر، الطبعة: 1، 1398 هـ - 1978 م: 605/2.
- 51- ابن عدي: الكامل: 717، 838/2 و 930/3 و 2480/7 و 37/4، والموضع الأخير من زيادات طبعة دار الكتب العلمية.
- 52- أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله- بن الجنيد الختلي، سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور
- عمر محمد بن علي الأزهرى، الطبعة: 1، القاهرة، 1430 هـ - 2009 م: المسألة 1013.
- 17- ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل 104/5.
- 18- ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل 260/3
- 19- ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي: المجروحين من المحدثين، دار الصميعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، الطبعة: 1، 1420 هـ - 2000 م: 537/1.
- 20- البرذعي أبو عثمان سعيد بن عمرو: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: تحقيق: د.سعدى الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: 1، 1402 هـ - 1982 م: 542/2.
- 21- المعلى: التنكيل 267/1.
- 22- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 261/2.
- 23- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: التاريخ الكبير، تحقيق: هاشم الندوي وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند) 1407 هـ - 1986 م: 199/2.
- 24- البخاري: التاريخ الصغير، دار المعرفة، بيروت، فهرس أحاديته: د/ يوسف المرعشلي، الطبعة: 1، 1406 هـ - 1986 م: 243/2.
- 25- ابن عدي عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: لجنة من المختصين بإشراف الناشر، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: 1، 1404 هـ - 1984 م: 348/1.
- 26- يحيى بن معين أبو زكريا- تاريخ ابن معين (رواية الدوري): تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: 1، 1399 هـ - 1979 م: 52/2.
- 27- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 261/2
- 28- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي: الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: 1، 1396 هـ: رقم 28.
- 29- علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد أبو عبد الرحمن - أسامة بن إبراهيم أبو محمد، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: 1، 1422 هـ - 2001 م: 496/1.
- 30- ابن حبان: المجروحين 186/1.
- 31- هكذا نقل عنه مغلطاي، وفي الضعفاء والمتروكون 111: "متروك".
- 32- ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد: الضعفاء والمتروكون، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، الطبعة: 1، 1406 هـ: 134/1.

- يستغفر له سبعون ألف ملك". وحديث: "إن إبراهيم عليه السلام سأل ربه، فقال: يا رب، ما جزاء من هلك مخلصاً من قلبه؟ قال: جزاؤه أن يكون كيوم ولدته أمه من الذنوب...." ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: 1، 1382 هـ - 1963 م: 211/3.
- والأول ضعفه في السنن 2888، وحكم عليه بالوضع: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي ابن الجوزي في الموضوعات، تحقيق: د/ نور الدين بن شكري بن علي بويلا جيلار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: 1، 1418 هـ - 1997 م 247/1 - 248، ومحمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: 1 للطبعة الجديدة، 1412 - 1425 هـ، 1992 - 2004 م، رقم 6734.
- والثاني أخرجه ابن عدي في الكامل: 5/ 1719، وقال: "وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عن يحيى بن أبي كثير غير عمر بن عبد الله". فهذه الأحاديث شديدة النكارة، ولذلك وصفها الذهبي في تاريخ الإسلام 541/9 بـ: "الطامات".
- ⁶¹ - طارق بن عوض الله: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص 97.
- ⁶² - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 471/3.
- ⁶³ - ابن أبي حاتم: العلل، المسألة: 313.
- ⁶⁴ - الذهبي: ميزان الاعتدال 118/1.
- ⁶⁵ - تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي ابن دقيق العيد: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، تحقيق: محمد خروف العبد الله، دار النوادر، دمشق-سوريا، الطبعة: 2، 1430 هـ - 2009 م: 247/3
- ، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي: النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د/ زين العابدين بن محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: 1، 1419 هـ - 1998 م: 436/3، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: د/ عبد الكريم بن عبد الله الخضير - د/ محمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، السعودية، طبعة: 1، 1426 هـ: 296/2، وزيادة: "لأن منكر الحديث وصف ... إلخ"، من النكت وفتح المغيث، وليست في المطبوع من شرح الإلمام.
- و نحوه قول الحافظ ابن حجر في ثابت بن عجلان الأنصاري أبي عبد الله الحمصي: "وقال العقيلي: لا يتابع في حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال". ابن حجر
- سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: 1، 1408 هـ - 1988 م: ص 221.
- ⁵³ انظر: طارق بن عوض الله: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: 1، 1417 هـ - 1998 م: ص 102، وانظر أيضاً: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة: 1، 1432 هـ - 2011 م: 57/9، 98/5، 226/1، 131/15.
- ⁵⁴ - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ - 1967 م: 16/6.
- ⁵⁵ - أبو عبد الله الحاكم النيسابوي: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: 1، 1404 هـ - 1984 م: رقم 319، أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني: سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، نشر: كتب خانة جميلي، لاهور - باكستان، الطبعة: 1، 1404 هـ، رقم 23 و الجملة الأخيرة ليست عند البرقاني.
- ⁵⁶ - انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء: تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: 2، 1402 هـ - 1982 م: 453/1.
- ⁵⁷ - ابن أبي حاتم: العلل، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، الطبعة: 1، 1427 هـ - 2006 م المسألة: 313.
- ⁵⁸ - الكلام لطارق عوض الله في الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: ص 96.
- ⁵⁹ - الترمذي: السنن، رقم: 435، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه، تحقيق: أ.د/بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت، الطبعة: 1، 1418 هـ - 1998 م، رقم: 1167.
- ⁶⁰ - سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: 543/2، و: البزار أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار: البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الدين، مؤسسة علوم القرآن، بيروت - مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: 1، 1409 هـ - 1988 م، المسألة: 8629، ولعل الحديثين المنكرين الآخرين هما اللذان ذكرهما الذهبي بقوله: "له حديثان منكران..."، وذكر حديث: "من قرأ الدخان في ليلة أصبح

- 82- ابن أبي حاتم: العلل رقم 570 و 608، الجرح والتعديل 8/329.
- 83- محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: 1، 1415 - 1422 هـ، 1995 - 2002 م: 1040/7، وقال الدارقطني: "ضعيف الحديث" المؤلف والمختلف: تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: 1، 1406 هـ - 1986 م: 667/2، وقال أبو داود: "صالح الحديث، متهم بالقدر" سؤالات الأجرى 277، وقال ابن حبان: "يروي عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، روى عنه الحسن، وأحسبه الذي يروي عن علي، روى عنه عبد الله بن عون" الثقات 449/5.
- وفرق بينهما البخاري في التاريخ الكبير 3/8 وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 328/8، وهو الصواب؛ لأن الذي أنكر أبو حاتم حديثه يروي عن منصور بن زاذان المتوفى سنة 131 هـ، ويروي عنه عباس بن عبد العظيم العنبري المتوفى سنة 246 هـ، والذي ذكره ابن حبان متقدم على هذا كما لا يخفى.
- 84- ابن حجر: تقريب التهذيب: 1041.
- 85- الذهبي: ميزان الاعتدال: 440/1.
- 86- التنكيل: 432/1.
- 87- انظر: د/عبد الكريم بن محمد جراد: السير عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات: ص 217.
- 88- ابن القطان: بيان الوهم والإيهام 323/4-324.
- 89- انظر: ابن القطان: بيان الوهم والإيهام 324/5-326، وانظر فيه أيضا مثالا آخر 462/3.
- 90- المعلي: التنكيل 256/1-257.
- 91- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة 3، 1407 هـ - 2007 م: ص 293، 400-الحاشية-.
- 92- عبد الكريم بن محمد جراد: السير عند المحدثين: ص 123.
- 93- انظر: الذهبي: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1410 - 1990، الطبعة: 5: ص 172.
- 94- كما هو الحال في محمد بن القاسم الأسدي المتقدم، فقد قال فيه أحمد: "يكذب، أحاديثه موضوعة" العلل ومعرفة الرجال 1899 و ضعفه ابن معين نفسه في رواية أخرى فقال: "ليس بشيء"، سؤالات ابن الجنيد 573 وسؤالات ابن محرز 50/1، وضعفه أيضا النسائي كما في الكامل 2253/6 والميزان 11/4 ويعقوب بن سفيان
- العسقلاني: هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية - مصر، الطبعة: 1، 1380 هـ، ص 394، وانظر: العقيلي: الضعفاء الكبير 1/176، أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي: بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، تحقيق: د/الحسين آيت سعيد، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: 1، 1417 هـ - 1997 م: 363/5.
- 66- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 28/2.
- 67- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 33/2.
- 68- انظر: إبراهيم اللاحم: الجرح والتعديل، ص 201.
- 69- الذهبي: سير أعلام النبلاء 379/11.
- 70- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 103/8.
- 71- ابن عدي: الكامل 2269/6.
- 72- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 448/4 و ابن حجر: تقريب التهذيب- مطبوع مع تحرير تقريب التهذيب، تأليف: د/بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: 1، 1417 هـ - 1997 م، الترجمة: 6302.
- 73- ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: 1، 1325 - 1327 هـ: 459/9.
- 74- الذهبي: سير أعلام النبلاء 336/8، تاريخ الإسلام 269/12-270.
- 75- ابن حجر: تهذيب التهذيب 67/2.
- 76- ابن عدي: الكامل 585/2.
- 77- انظر هذه الأقوال وغيرها في: تهذيب التهذيب 449/1، والكامل 445/2، وفيه ذكر الاختلاف بين البخاري وابن معين في تعيين هذا الرجل.
- 78- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 78/8، يحيى بن معين: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) 3405، ابن حبان: الثقات، الطبعة: 1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، 1393 هـ - 1973 م: 371/7، البرقاني: سؤالات البرقاني للدارقطني 457، ابن حجر: تهذيب التهذيب 17/9، الذهبي: ميزان الاعتدال 35/4.
- 79- أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد -رواية ابنه عبد الله-، تحقيق: د/وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: 2، 1422 هـ - 2001 م: 370-369/2.
- 80- أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال لأحمد 380/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 96/5.
- 81- ابن حبان: المجروحين 248/2، ووقعت فيه الجملة الأخيرة هكذا: "بروايته عن الثقات عن ذلك الضعيف"، وما أثبتته هو في طبعة: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: 1، 1396 هـ: 241/2.

- الفسوي في المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: 1، 1410 هـ: 46/3، وقال الدارقطني: "يكذب الضعفاء والمتروكون 479، وقال العقيلي: لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ"، الضعفاء الكبير 126/4، ونحوه لابن عدي في الكامل 2254/6، وقال ابن حجر: "كذبوه". تقريب التهذيب: رقم 6229.
- فالحفاظ مطبقون على تضعيف محمد بن القاسم، ولم يتابع ابن معين على قوله الأول إلا الحاكم في المستدرک 497/1، فقال: "ثقة".⁹⁵
- حاتم بن عارف العوني: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، دار المعراج للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: 1، 1443 هـ - 2021 م: ص 20-22 بتصرف.
- ⁹⁶ - ابن رجب: شرح علل الترمذي 638/2.
- ⁹⁷ - عبد الرحمن المعلي: "إشكالات في الجرح والتعديل" رسالة مطبوعة ضمن (آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلي)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة: 1، 1434 هـ: ص 93.
- ⁹⁸ - عبد الرحمن المعلي: التنكيل: 267/1.